

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر تحويلات المغتربين في الخارج على النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الزمنية من (1990-2010)

إعداد الطالب
أمجد طالب المجالي

إشراف
الأستاذ الدكتور سعود الطيب

رسالة مقدمة إلى عـمادة الدراسـات العليـــــــا
استكمـالاً لمتطلبات الحصـول على درجـة الماجستير
في كلية إدارة الأعمال قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2013

الاهداء

اهدي هذا البحث الى من بلغ الرساله وأدى الامانه ونصح الامـه الـى نبـي الرحمه ونور العالمين سيدنا محمد صلى ا عليه وسلم ...

اهدي الى ملاكي في الحياه الى من كللها ا بالهيبه والوقار الى من علمتنـي العطاء رغم العناء ارجو من ا ان يمد في عمرها لترى ثمارا قد حان قطافها بعـد طول انتظار والدتي العزيزة...

الى من سهرت معي الليالي واقرب الي مـن روحـي وبهـا اسـتمد قـوتي واصراري زوجتي الغاليه

الى من هن قرت عيني وبهن ارى حياتي وسعادتي بناتي جنى وغنى.

الى من هم اقرب لي من نفسي وبهم استمد قوتي واستمراري اخوتي الكرام.

الى هذا الصرح العلمي الجبار جامعة مؤته...

امجد طالب المجالي

الشكر والتقدير

قال تعال : رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلـى والـدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ...صدق ا العظيم.

قال النبي صلى ا عليه وسلم " ان الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير".

أتقدم بأسمى ايات الشكر والامتنان الى الاستاذ الدكتور سعود الطيب على تكرمه بالاشراف على رسالتي ولولا لمساته ةلما وصلت الى ماهي عليه الان .. كما واشـكر الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة الى جميع اساتذتنا الافاضل .

وكذلك اشكر ادارة البنك المركزي الاردني على تقديمهم يد العـون والمـساعده لاتمام هذا البحث وتزويدنا بالمعلومات اللازمة.

والشكر الجزيل ايضا الى من انسني في دراستي وشاركني همومي تذكارا وتقديرا زملائي وزميلاتي .

أمجد طالب المجالي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

أثر تحويلات المغتربين في الخارج على النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الزمنية من(1990- 2010)

أمجد طالب المجالي

جامعة مؤتة، 2013

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تحويلات العمالة الأردنية في الخارج على النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الزمنية من(1990- 2010).
توصلت الدراسة إلى أن تحويلات العاملين تلعب دوراً أساسياً في زيادة النمو الاقتصادي. و ظهر هذا الاثر بعد إجراء بعض الاختبارات للتأكد من استقرار البيانات حتى يتم استخدام النموذج الملائم لبيانات متغيرات الدراسة، وأظهرت نتائج الاختبارات أن البيانات غير ساكنة عند المستوى، كما وأظهرت أن عدد فقرات التباطؤ الزمني خمس فترات، في حين أظهر اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الزمني أنه يمكن قبول فترة تباطؤ واحدة أو فترتين، وتم أيضاً اختبار تحليل مكونات التباين.

Abstract

Effect of workers' remittances on economic growth in the Hashemite Kingdom of Jordan during the time period (1990-2010)

Amjad Majali

Mu'tah University, 2013

The aim of this study is to investigate the impact of workers' remittances on economic growth during the period (1990-2010).

The study shows that workers' remittances play a key role in augmenting economic growth. The latter finding was detected after several tests had been applied to the data so as to test the stationarity of the data.

The tests indicate that the data are not stable and the length of lag would be one or two periods. The study employs also variance components analysis test.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

تُعد المملكة الأردنية الهاشمية من الدول التي الرافدة للدول المجاورة بالموارد البشرية والتي ساعدت في بناء مجتمعات تلك الدول و خاصة في منطقة الخليج.

ومعظم المغتربين عادة يتجهون إلى مناطق الجذب التي تتوفر فيها ظروف اقتصادية أفضل مثل المملكة العربية السعودية والخليج وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا. ولهذا أصبح من الضروري دراسة موضوع التحويلات دراسة جدية تأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات التي تنتج عن تدفق التحويلات في الأمد القصير، وما يترتب عليها من تأثيرات اقتصادية في الامد الطويل وهل ان هذه الاثار ستستمر بنفس النسبة والاتجاه ام انها ستكون على العكس من ذلك، وعليه فإن تحليل تأثير تحويلات العاملين في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي يحتل أهمية خاصة في دراسات النمو الاقتصادي و خاصة في حالة الدول المصدرة للعمالة مثل الاردن و هذا هو الهدف الاساسي لدراستنا هذه.

وتمثل قيمة التحويلات رادفا أساسيا وركيزة اقتصادية استراتيجية في بنية الاقتصاد المحلي والقطاع النقدي والمصرفي في المملكة اذ تدفع التحويلات والعوائد ذاتها إلى رفع نسبة احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية مما يساهم في تقليص العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات علاوة على التأثير الايجابي لهذه التحويلات من خلال مساهمتها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي بمستويات مناسبة .فعلى سبيل المثال تؤثر التحويلات ذاتها بتنشيط القطاع العقاري محليا بالإضافة إلى دورها في استقرار سعر الصرف للدينار الاردني من خلال تحويلات العملات الصعبة من قبل المغتربين إلى الدينار علاوة على مساهمتها في دفع النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات والمهن المختلفة الملحقة به.(الهنيدي، 1987).

وكانت قيمة تحويلات المغتربين الاردنيين قد وصلت اعلى مستوى لها خلال العام 2008 وبلغت نحو 2873 مليون دينار ما يعادل نحـو 1ر4 مليـار دولار امريكـي وسجلت مستويات نمو قياسية في ذلك العام بلغت ما نسبته 18% مقارنـة بتحـويلات العام الذي سبقه كما وشكلت ما نسبته 22% من الناتج المحلي الاجمالي للعام ذاته لكن قيمة التحويلات ذاتها تراجعت خلال العام 2009 بفعل الانعكاسات والتداعيات الـسلبية التي تركتها الازمة المالية والاقتصادية العالمية خلال ذلك العام مما ادى إلى تراجعهـا بنسبة 5.4% عن العام الذي سبقه كما وتراجعت قيمة التحويلات ذاتهـا خـلال العـام 2011 بواقع 5.2% في ظل الأحداث الجارية بعدد من دول المنطقة منذ مطلـع العـام ذاته (تقرير البنك المركزي الاردني 2011) .

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في دراسة أثر تحويلات المغتربين على النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية. وتعتبر تحويلات العاملين بالخارج من مصادر الإيرادات من العملات الأجنبية، كما وتساهم في تحفيز جانبي الطلب و العرض الكليين في الاقتصاد. مما يؤدي الى تخفيف حدة مستوى الفقر والبطالة. وذلك بتوفير فرص العمـل وإيجـاد مصادر للدخل الاستهلاكي والإنتاجي بزيادة التكوين الرأسمالي، واستخدام التكنولوجيـا الحديثة والإلمام بالمهارات المختلفة عن طريق التجربة والتدريب.

3.1 أهمية الدراسة:

وتأتي أهمية الدراسة من أهمية تأثير تحويلات العـاملين فـي الخـارج علـى الاقتصاد الأردني .حيث تساهم في بيان أثر تحويلات المغتربين في الخارج على النمو الاقتصادي.

4.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

بيان أثر تحويلات العاملين على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990 -2010).

5.1 فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على الفرضية التالية:

هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين تحويلات العاملين في الخارج وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

6.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة سيتم استخدام التحليل الوصفي والقياسي، حيث سيشمل التحليل الوصفي على تصنيف وجدولة البيانات وتصنيفها وبيان تطورها للمتغيرات خلال فترة الدراسة. إما و سيتم استخدام النموذج القياسي التالي :

$$GDP = F(trn, int)$$
$$GDP = \alpha_0 + \alpha_1 trn + \alpha_2 int$$

حيث:

GDP: تعبر عن الناتج المحلي الإجمالي.

trn: تعبر عن تحويلات المغتربين من الخارج.

int: تعبر عن سعر الفائدة السائد.

وسيتم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي غير المقيد Vector Autoregressive (VAR), في حالة ان المتغيرات غير ساكنه لذلك سيتم استخدام ADF لاختبار سكون البيانات. وكما سيتم استخدام عدة اختبارات لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وهي:

1- اختبار السكون للسلاسل الزمنية

2- اختبار عدد فترات التباطؤ الزمن

3- اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الزمني

4- تحليل مكونات التباين

5- اختبار دالة الاستجابه لردة الفعل

6- اختبار السببية

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

بالرغم من توفر بعض من الموارد الطبيعية مثل الفوسفات والبوتاس والاسمنت في الاردن الا ان الاقتصاد الأردني ظل يوصف بأنه قليل الموارد الطبيعية، وصغير الحجم اقتصاديا، وضيق السوق محليا، وذو اعتماد مؤثر منذ نشوئه على المساعدات المالية الخارجية وتحويلات المغتربين كمصدر للنمو و الدخل. واهم ما ميز الاردن خلال العقود الماضية هو توفر ايدي عاملة مهرة ومدربة ومؤهلة، في ظل وجود دول مجاورة غنية بالموارد النفطية. ولقد سعت الاردن لتحقيق نمو حقيقي من اجل تحسين المستوى المعيشي لافرادها، وتخفيض نسبة البطالة واستيعاب الضغوط التضخمية وتحقيق استقرار لسعر صرف عملتها، ومحافظتها على القدرة التنافسية لصادراتها المحلية وتخفيض الدين العام الداخلي والخارجي. وكان دائما ان تتعرض الخطط الاقتصادية في الاردن لازمات اقتصادية وسياسية واجتماعية كنتيجة لعوامل داخلية واحداث اقليمية وأزمات اقتصادية عالمية، الا انه اتخذ اجراءات مكنته من الصمود في وجه هذه الازمات ونتائجها مثل إحداث مؤسسات مالية تواكب التطورات المتلاحقة بالشأن الاقتصادي (الروسان والروابده، 2010).

يتصف الاقتصاد الأردني بأنه شديد الحساسية والتأثر بتقلبات الأسواق الخارجية، الإقليمية منها والدولية. وبدأ القطاع الخاص في الأردن ضعيفاً، فبادرت الحكومة الى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وفي صناعات التعدين، والمساهمة في رأس مال بعض الصناعات الأخرى، واتبعت على الدوام سياسة اقتصادية منفتحة نسبياً. واستثمر الأردن بسخاء في تنمية موارده البشرية، فانتشر التعليم في جميع أرجاء المملكة، وساعد في ذلك الإقبال الكبير للسكان على التعليم في كل مراحله. واتجه المتعلمون إلى البحث عن فرص مجزية للعمل في دول النفط العربي وغيرها من الدول ذات الدخل

المرتفع للحصول على دخول مرتفعة من أجل تأمين مستلزمات الحياة الاساسـية مـن مسكن والقدرة على تعليم أبنائهم لأن التعليم أصبح في بلـداننا مكافـا بـشكل كبيـر، وأصبحت تحويلاتهم مصدراً رئيسياً للدخل من العمـلات الأجنبيـة (عبـد الفـضيل، 1982).

يمكن توضيح أو تحليل العلاقة بين تحويلات العاملين والناتج المحلي الإجمالي آو التأثير الذي يمكن أن تتركه تحويلات العاملين على ذلك المتغير المهم والحيـوي فـي جميع اقتصاديات العالم (لأنه يعكس حقيقة اقتصاد كل دولة من هذه الدول سواء كانـت صناعية أو نامية)، من خلال ما يمكن أن يؤدي إليه إنفاق هذه التحويلات من زيادة في حجم الطلب الكلي وفقا لقيمة مضاعف الإنفاق، وقد يدعم من زيادة الطلب الكلي بسبب الزيادة الأولية في الأنفاق الاستهلاكي الممول من التحويلات زيادة أخرى في الإنفـاق الاستثماري بسبب زيادة إيداعات الأفراد الممولة مـن التحـويلات فـي المـصارف التجارية. مما ينتج عنه زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان، مع ما يصاحب ذلـك من احتمال زيادة مستوى الاستثمار زيادة أخرى محتملة في الطلب الاستهلاكي(حـداد، 1986).

إن تأثير مضاعف الأنفاق من التحويلات وقدرته على رفع مستوى الإنتاج المحلي ومستوى النشاط الاقتصادي يتوقف على ما إذا كانت الزيادة في الطلب الكلي الممـول من التحويلات سوف ترفع من حجم الناتج أم تتجه إلى الاستيراد، وهذا بـدوره أيـضا يتوقف على عدة عوامل أهمها مرونة الهيكل الإنتاجي، مدى تـوفر المـواد الأوليـة، قوانين الاستثمار المتبعة وغيرها من العوامل ذات العلاقة . فضلا عن ذلك فقد تـسهم التحويلات في توفير النقد الأجنبي اللازم لإزالة بعض اختناقـات الإنتـاج كاسـتيراد المعدات الرأسمالية والمدخلات الإنتاجية الأخرى مما يسمح بزيـادة عـرض الـسلع والخدمات اللازمة لمقابلة الطلب الإضافي الممول من التحـويلات(هـلال، 2004). ومن ناحية أخرى يمكن القول إن هذه الزيادة في مستوى الناتج لـيس بالـضرورة أن تتمكن من مقابلة كل الزيادة في الطلب الممول من التحويلات، مما يعني أيجاد ضغوط

تضخمية، والاهم من ذلك إشباع الجزء الأكبر من الطلب الإضافي من خلال الاستيراد والتخفيف من حدة التضخم(سراج الدين، 1984). وبصورة عامة يمكن القول إنّه كلما ارتفع الميل للاستيراد من الإنفاق الاستهلاكي وارتفع الميل للادخار من التحويلات كلما انخفضت قيمة مضاعف الإنفاق الكلي في اقتصاديات بلدان المنشأ، وعلى العكس من ذلك فكلما انخفض الميل للاستيراد من الإنفاق الاستهلاكي والميل للادخار من التحويلات كلما ارتفعت قيمة ذلك المضاعف وانعكس تأثير التحويلات في صورة رفع مستوى الناتج المحلي في بلدان المنشأ (حسن، 1987).

تدفق القوة العاملة الاردنية الماهرة للبلدان العربية المجاورة وتصاعد حجم التحويلات أدى لارتفاع قيمة الدخل القومي والدخل المتاح وينتج عن ذلك زيادة كبيرة في الاستهلاك بحيث اصبح يفوق الناتج المحلي الاجمالي ويشكل نسبة عالية من الناتج القومي وينتج عن هذه الظاهرة التي اصبحت ملازمة للاقتصاد الاردني زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة وأدى ذلك لزيادة الاستيراد من الخارج واحداث تغير في النمو الاستهلاكي وتقليد دول الخليج في زيادة الاستهلاك وهذا الامر لا يتمشى مع الدخل المحلي واصبحت الادخارات المحلية سالبة نتيجة الناتج المحلي الاجمالي طوال الفترة عن مقابلة الطلب الناجم عن الزيادة في الدخل المتاح (الروسان والروابده، 2010).

وقد قامت الحكومة الاردنية بإجراءات و سياسات منذ الثمانينات والتي هدفت إلى زيادة تدفق تحويلات العاملين عبر القنوات الرسمية وتوجيهها نحو الاستخدامات التي تخدم عملية التنمية ومن أهم هذه السياسات في فترة الثمانينات ما يلي (حداد، 1986):

1. قامت الحكومة الأردنية بإصدار سندات للتنمية تدفع قيمتها بالصرف الأجنبي وذلك في محاولة منها لتوجيه مدخرات المهاجرين نحو الاستثمارات المنتجة، والفائدة التي تدفعها الحكومة على هذه السندات تكون بالصرف الأجنبي أيضا، بالإضافة إلى إعفاء هذه الفوائد من الضرائب للتشجيع على عملية الاكتتاب.

2. إصدار قوانين مراقبة العملة الأجنبية والصيرفة التي تشجع تدفق الحـوالات مـن خلال الحرية والمرونة التي تتمتع بها تلك القوانين، حرصت الجهات المـسؤولة على المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الأردني لبعث الثقة.

وقد اتبعت الحكومة بعد الازمة التي مر بها الاقتصاد الاردني عام 1988 انتهاج سياسات كلية تساعد على التخاص من الاختلالات الهيكلية في الاقتـصاد مـن خـلال برامج التصحيح الاقتصادي الى عام 2004، كما تبنى البنك المركزي على سياسـات نقدية هدفت الى زيادة الايداعات بالدينار الاردني و تحفيز حوالات العاملين، على سبيل الميثال دأب البنك المركزي على رفع اسعار الايداع للدينار الاردني كما اتبـع سياسـة تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي.

ويمكن التعبير جبريا عن العلاقة بين تحويلات العاملين (مـن خـلال مكونـات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات) وبين الناتج المحلي الإجمالي والدخل المتـاح، من خلال المتطابقات الآتية:

نقطة البداية هي معادلة الناتج المحلي الإجمالي وهي:

$$GDP = C + I + G + X - M \quad \dots \dots\dots\dots\dots\dots \quad (1)$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

C **:** الإنفاق الاستهلاكي الخاص

I : إجمالي الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص

X: الصادرات

G: الإنفاق الحكومي

M: الاستيرادات

وللحصول على إجمالي الناتج القومي نقوم بإضافة صافي متحصلات الدخل مـن الخارج (صافي الدخل من الملكية ودخل العمل) وكما في المعادلة آلاتية:

$GNP = C + I + X - M \pm NY + G$ ……………………… (2)

حيث إن:

GNP : إجمالي الناتج القومي

NY : صافي الدخل من الخارج

وعند طرح الاندثار من إجمالي الناتج القومي في المعادلة رقم (3) نحصل علـى صافي الناتج القومي آو صافي الدخل القومي وكما يلي:

$NNP = GNP - D$ ……………………………….. (3)

حيث أن:

NNP : صافي الناتج القومي

D : الاندثار

أما عن المتحصلات من التحويلات الجارية (والتي تعتبر تحويلات العاملين من أهم مكوناتها) فطالما إنها دخول متولدة خارج الاقتصاد المحلي فيمكن بيـان أهميتهـا لأنشطة الاقتصاد القومي من خلال اشتقاق إجمالي الدخل المتـاح للمقيمـين المحليـين لغرض الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار والادخار، بإضافة صافي التحويلات الجارية إلى الناتج القومي الصافي. ويطلق على المجمل الذي ينتج عن هذه العملية اسم الـدخل القومي المتاح وكما في المعادلة آلاتية:

$NDI = NNP + NCT$ ………………………. (4)

حيث ان

NDI : الدخل القومي المتاح

NCT : صافي التحويلات الجارية

ويظهر من المعادلة رقم (4) إن متحصلات التحويل الجـاري تـشكل عنـصرا إضافيا للدخل القومي المتاح(القابل للتصرف) في الاقتصاد المتلقي وهي بـذلك تـؤدي دورا كبيرا في تكوين المدخرات القومية وفي تمويل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام والتكوين الرأسمالي. وبتعويض المعادلة (3) والمعادلة (2) في المعادلة (4) تصبح لدينا المعادلة التالية:

NDI = C + I + X – M + NY + NCT – D ……………………. (5)

وبالتعويض عن قيمة كل من (X, M, NY, NCT) بالرمز (CNB) لأنها تـشكل بجموعها مكونات ميزان الحساب الجاري، وبهذا تصبح معادلة الدخل القومي كما يلي:

NDI = C+ I + CAB – D …………………. (6)

وبهذا تتضح لنا طبيعة العلاقة بين تحويلات العاملين من جهة والنـاتج المحلـي الإجمالي والدخل المتاح من جهة أخرى.

2.2 تأثير تحويلات العاملين في الخارج على أنماط الإنفاق:

حقق الجهد الدولي فوائد لصالح الايدي العاملة الوافدة في المكوث لفترات زمنية طويلة في الدول المستقطبة للايدي العاملة واعتبر ذلك المكوث لفترات زمنية طويلة من حقوق الايدي العاملة. كما وتمت اتفاقية الامم المتحدة بخصوص حماية حقوق الايـدي العاملة الوافدة وافراد اسرهم عام (1990) وفقا للمواثيق الدولية التي تحدد ها المفهوم، وها الامر جعل الايدي العاملة الوافدة واسرهم يأخذوا بطبع الدول المـستقطبة للايـدي العاملة من حيث كيفية انفاق دخولهم وتحديد نسبة الادخار والاستهلاك مـن دخـولهم بشكل قريب لطبيعة سكان الدول المستقطبة للايدي العاملة (الياس ،2011) .

يأتي قرار الهجرة عند الافراد عندما يكون هنالك فرق في الـدخل بـين الـدول المرسلة والمستقبلة للايدي العاملة الا انه يوجد بعض العوامل تؤثر على قرار الهجرة من اجل العمل مثل عامل السن فكلما كان الشخص الذي يرغب بالعمل اصـغر كلمـا

زادت الرغبة بالهجرة للعمل لقلة التزاماته في الحياة . كما ويدخل في قـرار الهجـرة الحالة الاجتماعية للفرد فاذا كان الشخص اعزب يكون متحمس للهجـرة اكثـر مـن الشخص المتزوج بسبب قلة شعوره بالغربه عن اهله بعكس المتزوج. وكذلك بالنـسبة للدخل فالمتزوج يطلب دخلا مرتفعا من اجل الانفاق عليه وعلى اسرته، بينما الشخص الاعزب يقبل بدخل اقل من المتزوج كون حصة الاستهلاك في الدخل اقل من المتزوج. وكذلك جانب التعليم فالشخص المتعلم يحصل على عروض عمل افضل من الـشخص غير المتعلم من حيث ارتفاع الدخل وبيئة العمل ويؤخذ بعين الاعتبار نسبة التضخم في البلد المرسلة للايدي العاملة فكلما كانت مرتفعة كانت الرغبة عند الافراد بالهجرة اكبر لرفع مستوى المعيشة لديهم. اما عامل البطالة فعندما تكون نسبة البطالة مرتفعـة فـي البلدان المرسلة للايدي العاملة يكون قرار الهجرة من اجل العمل سهل الاتخاذ (القريشي، 2007).

تعتبر تحويلات العاملين من الناحية النظرية وكما بينـا مـسبقا مـصدرا كامنـا للادخار والتكوين الرأسمالي. أي إنها من الممكن أن تسهم في زيادة حجـم الاسـتثمار ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي. ولكن ذلك يتطلب حسن استخدامها في القنـوات الاستثمارية المنتجة، ومن خلال اثر المضاعف لإنفاقها على الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية (الغزالي، 1970).

مما ينتج عن ذلك أيضا زيادة في فرص التوظيف والتشغيل فضلا عن ذلك فقـد تلعب التحويلات دوراً أساسياً في تدعيم قطاع التصدير من خلال توفير النقد الأجنبـي اللازم لتوسيع طاقة هذا القطاع أو تشغيل الطاقات العاطلة به مما يـؤدي إلـى تـدفق المزيد من النقد الأجنبي في المستقبل وفضلا عن ذلك فان زيادة الطلب الإضافي مـن قبل المهاجرين واسرهم بسبب تحسن ظروفهم المعاشية وزيادة دخولهم الناتجـة عـن زيادة التحويلات من الممكن أن تؤدي إلى اسـتخدام الطاقـات العاطلـة فـي بعـض الصناعات المحلية ويساهم في تخفيض نسبة البطالة، فضلا عن أنه يؤدي إلـى تحقيـق وفورات الحجم في الإنتاج .

إلا أن الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه تحويلات العاملين في الخارج يتوقف على طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة في بلدان المنشأ تجاه تحويلات العاملين، فضلا عن أن طبيعة التحويلات في حد ذاتها وكيفية تخصيصها تقلل من حدوث هذه التأثيرات المحتملة فتحويلات العاملين إنما هي تحويل لدخل شخصي وتخصيص بين الاستهلاك والادخار، وخلافا للتحويلات المالية الأخرى من الخارج كالمعونات الأجنبية أو الاستثمارية الخارجية المباشرة. وبالتالي فان نمط تخصيص التحويلات يخضع إلى اعتبارات شخصية من قبل الأفراد وليس من قبل السلطات الاقتصادية المعنية. ومن أهم التأثيرات المرتبطة بتحويلات العاملين تأثيرها على حجم وأنماط الإنفاق الاستهلاكي أو ألاستيرادي والاستثمـاري ومن ثم تأثير ذلك على حجم الطلب الكلي والناتج الكلي في بلدان المنشأ. وبما أن هذه التحويلات هي دخول شخصية فان قسما كبيرا منها وكما بينا ذلك مسبقا يستخدم لتمويل أغراض الاستهلاك مما يدفع بالإنفاق الاستهلاكي إلى الوصول الى مستويات لم يكن من الممكن الوصول أليها في حالة غياب تدفق التحويلات من الخارج إلى بلدان المنشأ(العكل، 1986).

مما ساهم في تعميق الطابع الاستهلاكي لمجتمعات الدول المصدرة للعمالة. ومـن الممكن أن يلاحظ بان الطلب الإضافي الممول من التحويلات قد يؤدي إلى توسيع نطاق الاستهلاك على اكبر عدد من الأفراد بالنسبة للسلع غير الضرورية والـسلع الكماليـة والترفيه، فضلا عن رفع مستوى الاستهلاك الخاص وزيادة نسبته إلى الناتج القـومي. وفضلا عما تقدم من هذه السمات هناك عاملان على درجة كبيرة مـن الأهميـة قـد يسهمان في تعميق الطابع الاستهلاكي(وخاصة الكمالي منه) لنمط الإنفاق في البلـدان المصدرة للعمالة واختلاف هذا النمط عما كان يمكن إن يكون عليه في حالـة غيـاب التحويلات الخاصة، والهجرة بصورة عامة.

وهذان العاملان هما:

1- قد تندفع الأسر التي لم يهاجر أبناءها إلى أتباع أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معهودة لديها من قبل وذلك بسبب عامل التقليد والمحاكاة (النجار، 1986).

2- بسبب تعود المهاجرين على نمط معين من الإنفاق الاستهلاكي فانه لدى عودتهم إلى بلد المنشأ فانهم يستمرون على نفس النمط من الإنفاق لأنهم تعودوا عليه واصبح من الصعب عليهم الاستغناء عنه. وفي هذا الصدد فان فرضية الدخل النسبي (The relative income Hypothesis) (ابدجمان، 1988)، هي التي تحكم تصرفات المهاجرين الانفاقية لدى عودتهم. وبعبارة أخرى فان أنفاق الأسر المهاجرة لدى عودتها يرتبط بمستوى دخل الذروة الذي تم الحصول عليه في الخارج وليس بمستوى الدخل الجاري، إيإن انخفاض الدخل القابل للتصرف بعد العودة يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة اقل بكثير من نسبة انخفاض الدخل والسحب من المدخرات بنسبة اكبر منه. وبما أن السلع المعمرة وغير المعمرة والترفية تتصدر قائمة الاستهلاك لدى المهاجرين واسرهم، فان الطلب الاستهلاكي الإضافي الممول من التحويلات يؤدي إلى زيادة تدريجية في المكون ألاستيرادي للسلع والخدمات وتضخيم فاتورة الاستيراد في موازين المدفوعات للدول المرسلة للعمالة. وينتج ذلك بسبب ما تؤدي اليه تحويلات العاملين من إحلال متزايد للمنتجات المستوردة والتي أصبحت تمثل سلعا مرتفعة الرفاهية محل المنتجات المحلية التي تمثل سلعا رديئة فلابد من التدخل الحكومي من اجل السيطرة على هذه الظاهرة. كذلك فان تعميق حدة الفروق في أنماط الاستهلاك في المجتمع الواحد بين اللذين لم تتح لهم فرصة العمل بالخارج هي إحدى أهم الآثار التي يمكن أن تترتب على استخدام التحويلات في إشباع حاجات استهلاكية ترفية ذات مكون استيرادي مرتفع (زكي، 1981).

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن النمط السائد في استثمار تحويلات العاملين واتجاهها إلى مجالات الاستثمار التقليدية التي تتميز بارتفاع العائد وانخفاض درجة المخاطرة وسرعة استرداد قيمة رأس المال والربحية السريعة والضخمة بسبب وجود عنصر قوي للمضاربة في تفضيلها قد يؤدي إلى تغذية الضغوط التضخمية في بلدان المنشأ. فضلا عن حرمان الاقتصاد القومي من موارد نقدية هامة كان يمكن توجيهها للتراكم الرأسمالي.

3.2 تأثير تحويلات العاملين على التوازن النقدي:

هناك علاقة وثيقة بين تحويلات العاملين والتوازن النقدي حيث أن التحويلات تلعب دورا هاما في تغذية الضغوط التضخمية في البلدان المصدرة للعمالة وذلك من خلال عدة قنوات وفيما يلي عرض موجز لأهمها:

1- إن زيادة تدفق تحويلات العاملين يؤدي إلى زيادة عرض النقود وبالتالي زيادة القوة الشرائية للمهاجرين وعوائلهم مما يؤدي إلى زيادة الطلب الإضافي على السلع والخدمات دون أن يقابل هذه القوة الشرائية وهذا الطلب الكبير، نشاط إنتاجي موازي في داخل الاقتصاديات المرسلة للعمالة. وبما أن تلك التحويلات تمول الطلب في أسواق سلع الاستهلاك الضرورية والمعمرة وكذلك في أسواق الأراضي والعقارات وخدمات الأعمال والخدمات الشخصية والترفية وكل هذه الأسواق تتميز بعدم مرونة العرض فيها بسبب ارتفاع دخول المغتربين وعدم تأثرهم بارتفاع الاسعار مقارنة مع ذوي الدخل المحدود. لذا فان فائض الطلب الناتج عن تلك الحالة يولد ارتفاعات كبيرة في أسعار المنتجات والخدمات المتداولة في هذه الأسواق أي حدوث حالة التضخم(سراج الدين، 1984).

2- ان زيادة إيداعات الأفراد لدى البنوك الناتجة عن تدفق التحويلات إليهم ترفع من قدرة البنوك على الإقراض لتمويل الطلب على القـروض لمواجهـة الأغـراض الاستهلاكية والقروض المخصصة لبناء المساكن وأحـداث نـشاط فـي جميـع المجالات مما يؤدي من خلال مضاعف الإقراض والائتمان إلى أن يصبح خلـق النقود اكثر تسارعا من زيادة طاقة العرض المحلي ومن زيادة الطاقة الاستيرادية. أي وجود فائض في عرض النقد، وهذا الفائض بدوره يرفع من حـدة التـضخم، وغير ذلك من المصاحبات الاقتصادية (عبد الفضيل، 1982).

3- إن عدم وجود مرونة في العرض المحلـي وخـصوصا فـي أسـواق الـسلع الاستهلاكية والمعمرة وكما بينا ذلك في النقطة السابقة تؤدي إلى التوجـه نحـو

الاستيراد من خارج القطر لتلبية احتياجات الطلب الإضافية الممولة من تحويلات العاملين .

وكنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستيراد يزداد الطلب من قبل التجار والمستوردين على النقد الأجنبي وبالتالي الحصول عليه بأسعار صرف مغالي فيها من خلال عمليات السوق السوداء للنقد الأجنبي التي يتعامل فيها بتحويلات العاملين بالخارج بوضوح، وحتى يعوض التجار تكلفة الحصول على النقد الأجنبي المرتفعة يلجئون إلى تضخيم هوامش الربح مما يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتحميل عبء أضافي إلى المستهلك النهائي.

وهناك نقطة جوهرية يجب الإشارة إليها وهي أن دور التحويلات في تعميق حدة الاختلال القائم بين الطلب والعرض على السلع والخدمات إنما هو تأثير ناتج عن طبيعة السياسات النقدية والاقتصادية التي تتبعها حكومات تلك البلدان تجاه التحويلات اكثر من كونه تأثيراً ناتجاً عن طبيعة التحويلات ذاتها. فبما آن تحويلات العاملين هي موارد نقدية بالعملة الأجنبية يمكن أن تستخدم في تمويل الاستيراد وزيادة طاقة المتاح للعرض بما يتناسب مع نمو الطلب الإضافي يجب أن لا تعالج معالجة الإصدار التضخمي للبنكنوت أي أن الطلب الإضافي الناتج عن تغذية التحويلات للدخل، والذي لا يقابله عرض موازي من السلع والخدمات من الممكن أن يقابله عرض إضافي من خلال استخدام النقد الأجنبي في الاستيراد.

وبالإضافة إلى ما تقدم فمن المعروف أن تحويلات العاملين هي احد عوائد عناصر الإنتاج (اليد العاملة المصدرة الى الخارج) لذلك فهي تسهم في زيادة فائض الطلب الإجمالي، من خلال زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالأسعار الجارية

وكما موضح في الصيغة الرياضية التالية المستخدمة في قياس إجمالي فائض الطلب:

$DX = (cp + cg + I + E)$ ………………………….. (7)

حيث:

DX : إجمالي فائض الطلب المحلي

cg ,cp: الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام بالأسعار الجارية

I : الاستثمار بالاسعار الجارية

E : المخزون السلعي بالأسعار الجارية

فبالنسبة للتحويلات يمكن أن تؤثر في صافي فائض الطلب من خلال زيادة الاستيراد لإشباع جزء من فائض الطلب الإجمالي وبدون أن يزيد هذا الاستيراد من عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات F في المتطابقة التالية ولكون هذا الاستيراد ممول من نقد أجنبي يتولد خارج نطاق الاقتصاد القومي ولا تقوم الدولة بتمويله من مواردها النقدية الذاتية ويؤدي ذلك في النهاية إلى تقليص حجم صافي فائض الطلب، الذي تمثل ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع والذي يعرف على انه

DXn = DX – F …………………… (8)

حيث أن :

DXn: يمثل صافي فائض الطلبF : عجز العمليات الجارية بميزان المدفوعات.

إلا إن غالبية البلدان المصدرة للعمالة تعاني من فشل السياسات التي تستخدمها الحكومة في اجتذاب التحويلات من خلال القنوات الرسمية. وبالتالي فان الجزء الاعظم من هذه التحويلات يكون في أيدي وسطاء وسماسرة السوق السوداء اللذين يقومون بتبديده في مجالات لا تخدم الاحتياجات الضرورية آو احتياجات برامج الاستثمار والتنمية كاستيراد السلع غير الضرورية وما شابه ذلك. وهذا بدوره يؤدي إلى بقاء الاختلال بين العرض والطلب على السلع لان هذا الاختلال في مجال السلع اللازمة لغالبية المواطنين. في حين إن السلع المستوردة التي كان من الممكن إن تقلص من حجم صافي الطلب لا تمثل سوى عرضا لسلع لا تخدم ألا شرائح اجتماعية ميسورة

الحال. وبالتالي يعزى الفشل في جعل التحويلات موارد حقيقية كان يمكن لها إن تسهم في زيادة عرض السلع من خلال الاستيراد وإشباع جزء من الطلب الإضافي.

وإذا ما أضفنا إلى هذه الآثار ما تؤدي اليه هجرة العمالة الماهرة والفنية من ارتفاع معدلات الأجور والتأثير على هيكل تكاليف الوحدات الإنتاجية، وبالتالي التأثير في حدة الفروق في الاجور بين المهاجرين، وغير المهاجرين، والتي تؤدي بدورها إلى تأثير سلبي على معنويات وإنتاجية الذين لم تتاح لهم فرصة السفر وانخفاض الانتاجيه بشكل عام، يتضح ان تاثير هجرة العمالة بشكل عام والتحويلات بشكل خاص على التوازن النقدي في بلدان الإرسال ليس محايدا .

4.2 تأثير تحويلات العاملين على إعادة توزيع الدخل:

يمتاز سوق العمل الاردني بانه مستورد ومصدر للعمالة، حيث ان الطلب على العمالة الاردنية قد ازداد خلال النصف الثاني من السبعينات، وزادت الهجرة الاردنية للدول المجاورة وانعكست تلك الهجرة على زيادة مستوى الاجور داخل الاردن وفي المقابل تميز سوق العمل خلال النصف الاول من الثمانينيات بارتفاع معدلات النمو في عرض القوى العاملة، وأثر ذلك ببروز مشكلة البطالة وعنما ارتفعت نسبة البطالة واصبح زيادة في العرض للقوى العاملة انخفض مستوى الاجور في القطاع الخاص (الياس، 2011) .

إن تفهم حقيقة التأثيرات التوزيعية المرتبطة بعمليـة الهجـرة بـصورة عامـة وتحويلات العاملين بصورة خاصة يلقي ضوء واضحا على الصراع الـذي يمكـن أن ينشأ ليس فقط بين مصلحة ورفاه المهاجرين من جانب ومقتضيات التنمية الاقتـصادية من جانب آخر بل أيضا بين رفاه المهاجرين ومصالح بقية السكان .

وتتبلور التأثيرات التوزيعية للتحويلات فيما يمكن آن تؤدي اليه من تأثير على مظاهر ثلاثة لتوزيع الدخل بين مجموعات السكان المختلفة. إذ انه على الرغم من أن التحويلات تسهم في رفع مستوى المعيشة المطلق للمهاجرين واسرهم، وتسهم بالتالي

في رفع مستوى العائد النقدي الفردي في الطبقات ذات الدخول المنخفضة، فان تأثيرها على مشكلة الفقر بصفة عامة يعتبر محدودا (صندوق النقد الدولي، 2005).

ويمكن القول إن حدة الفروق الداخلية بين المهاجرين وغير المهاجرين في البلدان المصدرة للعمالة تؤدي إلى وجود نوع من الازدواجية في الآليات الخاصة بالاقتـصاد الوطني. مما يعني إعادة تخصيص جزء كبير من موارد الدولة لإشباع حاجات السكان القادرين على الدفع على حساب المجموعات الأخرى ونشوء الطبقات الدنيا والوسـطى والعليا في المجتمع، وإذا ما أضفنا إلى ذلك دور التحـويلات فـي تغذيـة الـضغوط التضخمية، لاتضح لنا إن مجموعات السكان التي لم تهـاجر. أو المجموعـات التـي هاجرتمن الفئات الفقيرة في المجتمع وذات الدخل المتوسط تتضرر مـن جـراء هـذه الضغوط التضخمية مما يعمق حدة سوء توزيع الدخل الموجود أصـلا فـي البلـدان المرسلة للعمالة (الجنابي، 1986).

أما المظهر الثاني للتأثيرات التوزيعية فيتصل بتوزيـع الـدخل بـين عوامـل الإنتاج. إذ إن إسهام التحويلات في تمويل شـراء المـساكن والأراضـي والعقـارات والخدمات الشخصية والترفيهية يؤدي إلى ارتفاع أرباح رجـال الأعمـال واصـحاب الأراضي مما يعني زيادة النصيب النسبي للأرباح ويتوقف تغلب الأهمية النـسبية لأي عائد من عوائد عاملي الإنتاج (الأجور والأرباح) على ما إذا كانت الهجـرة قـد أدت في الوقت نفسه إلى زيادة معدلات الأجور بدرجة تـسمح بتزايـد النـصيب النـسبي للأجور في الدخل القومي أم لا. وأخيرا وليس أخرا. فان الهجرة ومـا ينـتج عنهـا من تحويلات قد تسيء إلى التوزيع الإقليمي للدخل بسبب استئثار المـدن والمراكـز الحضرية بالنصيب الأكبر من الهجرة على حساب الريف.

5.2 الدراسات السابقة:

أجرى (Freund &Spatafora, 2009) دراسـة هـدفت لبنـاء نمـوذج لتقـدير التحويلات غير الرسمية مفترضة أن المهاجر يحدد أولاً مقدار المبلغ الذى يريد تحويله

وفقاً لدخله واحتياجات أسرته، ثم يحدد الكيفية التى سوف يستخدمها فى إرسـال هـذا المبلغ. وافترضت الدراسة أن تكلفة المعاملات وغيرها من التشوهات يمكن تخفيـضها من خلال سياسات تدخلية وأن إزدواجية سعر الصرف قد تم استبعادها، كما افترضـت أن مقدار التخفيض فى تكلفة انتقال التحويلات لتبلغ 2-5% من مقدار المبلغ المحول – وهو المدى الذى أشارت إليه الدراسات عن تكلفة الانتقال عبر القنوات غير الرسـمية- وبحثت الدراسة عن ما هو الأثر المتوقع على التحويلات فى المناطق المختلفـة مـن العالم حيث تم استخدام بيانات مقطعية لعدد 104 دولة خلال الفترة 1995-2003.

أما دراسة (Van Dalen, 2008) فقد بحثت عن التحويلات وآثارها بالتطبيق على مصر والمغرب وتركيا، أشارت إلى أن المهاجر يصبح بمثابة أصلاً Asset لمن تركهم خلفه. وقد اعتمدت الدراسة على بحث محددات وآلية الهجرة الدوليـة لـدول الاتحـاد الأوروبى ليس فقط من وجهة نظر المهاجر لزيارة أسرته، وقد جاء مضمون النتـائج مختلفاً فى حالة كل دولة، ففى حالة مصر يتحرك المهاجرون للدولـة البتروليـة فـى الشرق الوسط بينما يتحرك المغاربة والأتراك للدول الأوروبية سواء للبقـاء بـصورة دائمة أو مؤقتة وذلك على نهج من سبقهم من أفراد أسرتهم.

وقد أشارت الدراسة إلى ان ثلثى الأسر التى تم بحثها تحصل على تحـويلات. وأن متوسط التحويل يتراوح ما بين 423 دولار فى مصر، 1352 دولار للمغـرب و 401 دولار فى تركيا، وأنه ما بين 75% -92% من الأسر فى الدول الثلاثة تـستخدم التحويل لتمويل نفقاتها الاستهلاكيه اليومية من مأكل، ملبس، إيجار.

وأجرى (Adams & Page 2005) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الهجرة الدولية والتحويلات في الفقر فى الدول النامية، وقد استخدمت الدراسة بيانات 71 دولة نامية تمثل مختلف مناطق العالم وذلك بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولى عام 2004. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة مؤداها أن كل من الهجرة الدولية والتحويلات لديها تأثير قوى- وذو دلالة إحصائية –فى تخفيض الفقر فى الدول النامية، حيث أشارت إلى أن زيادة قدرها 10% فى أعداد المهاجرين الدوليين سوف يؤدى إلى



انخفاض قدره 2.1% لنسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار فى اليوم، وأشارت إلى أن زيادة قدرها 10% فى نصيب الفرد من التحويلات الدولية سوف تؤدى فى المتوسط إلى انخفاض قدره 3.5% لنسبة الأفراد الذين يعيشون فى فقر. وقد أشارت الدراسة إلى أن بيانات الهجرة الدولية وكذلك التحويلات تتسم بعدم الاكتمال وتميل إلى سرد أرقام أقل من حقيقتها فى العديد من الدول النامية.

وفى دراسة أجراها (Orozco, 2005) لاحتساب تكلفة تحويل 200 دولار باستخدام القنوات المختلفة فى عدة دول من بينها مصر- الهند- تركيا- الفلبين، وجد أن متوسط التكلفة لاستخدام البنوك تبلغ 7% مقارنة بـ 12% لشركات تحويل الأموال وأن التكلفة تنخفض بصورة ملموسة إذا ارتفع رقم التحويل إلى 300 دولار. وأيضاً تشير الدراسة إلى ارتفاع تكلفة التحويلات من الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بالدول الأوروبية بالرغم من أن الولايات المتحدة هي اكبر دولة من حيث تدفق التحويلات فضلاً عن المنافسة ما بين المؤسسات المقدمة لخدمة التحويل وهذا يرجع إلى محدودية البنوك الأجنبية المتواجدة فى الولايات المتحدة الأمريكية للقيود المفروضة على فتح فروع بها.

ففي دراسة لـ (Technical Assistance, 2004)عن الفلبين لتحليل نمط إنفاق 1646 أسرة متلقية للتحويلات قبل وبعد الأزمة المالية فى جنوب شرق آسيا عام 97 قد بينت أن زيادة التحويلات لم يكن لها تأثير على إنفاق الأسر على الغذاء وإنما أدت هذه الزيادة فى دخل الأسرة إلى مزيد من الإنفاق على التعليم، وانخفاض ساعات عمل الأطفال من الذكور.

كما توقعت دراسة (ابوحمور، 2009) انخفاض التحويلات 300 مليون بسبب الازمة الماليه حيث بلغت نسبة التراجع 7% من اجمالي الحوالات وان تاثير الازمة في اتجاهين الاول نحو الدول غير النفطية ومنها الاردن في انخفاض اسعار السلع وتراجع مستوى التضخم الاقتصادي والثاني نحو الدول النفطية ممثله بانخفاض مستوى الدخل القومي والتاثير في القطاعات الانشائية والعقارية والاسواق المالية واضاف ان الازمة

المالية العالمية ساهمت في تراجع الصادرات الاردنية الى الولايات المتحدة الامريكيـة بسبب تراجع الاستهلاك الامريكي موضحا ان الاردن في عام 2004 تأثر سـلبا فـي الحوالات انخفضت الى 3 مليار تشكل نسبة 20% من دخل الاردن القومي .

دراسة(العثامنة، 2009) يمدح الهجرة ذات الدوافع الاقتـصادية و التـي لهـا انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني مؤكدا ان مايدخل للاردن من تحويلات يفـوق بكثير مايخرج منها مع العمالة الوافدة وان في عام 2008 بلغت الحوالات 300 مليون دينار للعمالة الوافدة في حين بلغت حوالات المغتربين الاردنيين 2,1 مليار دينار يعني ان الحوالات الداخلة تمثل سبعة اضعاف الحوالات الخارجة.

و في دراسة أجراها (Alakayleh,2011) و استخدم فيها منهجية جديدة لتقدير تأثير التحويلات العمالية على النشاط الاقتصادي في الأردن أظهرت أن التحويلات الداخلة لها آثار ايجابية على الأنفاق الحكومي ولها تأثير سلبي على صافي الصادرات وان التحويلات الخارجة لها اثر سلبي على الاستثمار والإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثالث

تطور حجم التحويلات (1990-2010)

تعد الاردن من الدول التي تصدر الايدي العاملة الى دول الخليج وبعض بلـدان اوروبا وامريكا واصبحت اعداد الايدي العاملة بالخارج في تزايد بسبب ارتفاع الـدخل في تلك البلدان المستقطبة للايدي العاملة مما ادى الى زيادة حجـم التحـويلات وهـذا ينعكس على تطور الناتج المحلي الاجمالي وحل بعض المشاكل مثل الفقر والبطالة. فقد لعب الارتفاع الكبير في أسعار النفط وتطور العائدات النفطيـة دورا محوريـا فـي التطورات الايجابية في سوق العمل إذ أخذت الدول العربية المـصدرة للـنفط تـشهد انتعاشا مضطردا الأمر الذي أدى إلى قيامها في توظيف عائداتها النفطية الهائلـة فـي عدد من المشروعات التنموية والتي شملت مختلـف أوجـه النـشاطات الاقتـصادية والاجتماعية ونتيجة لتلك المشروعات ظهرت فرص عمل جديدة في مختلـف المهـن والقطاعات وقد عجزت الأيدي العاملة الوطنية في الأقطار العربية النفطية عن تغطيـة احتياجاتها من اليد العاملة المدربة وغير المدربة لعدة أسباب أهمها.

1. قلة عدد السكان وندرة المؤهلين والمدربين منهم.
2. عدم مشاركة العنصر النسائي في قطاعات العمل الحديثة.

ونتيجة لذلك اضطرت البلدان العربية النفطية لفتح الأبـواب علـى مـصراعيها لاستقبال الأيدي العاملة العربية وغير العربية، أي ارتفاع الهجرة الدوليـة (ابـدجمان، 1988).

ويوضح لنا الجدول رقم (1) الناتج المحلي الاجمالي وحجم التحويلات والنمو في التحويلات لفترة الدراسة في الاردن.

جدول رقم (1)

الناتج المحلي الاجمالي للأردن وحجم تحويلات العاملين ومعدلات نموها

خلال الفترة 1990-2010

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون الدولار	حجم التحويلات بالمليون الدولار	النمو في حجم التحويلات100%	حجم التحويلات مقسومة على الناتج المحلي
1990	2761	1110.0	2.6	0.4020
1991	2213.1	1237.0	11.4	0.5589
1992	3130	1022.0	-17.4	0.3265
1993	3335.4	1184.0	15.9	0.3549
1994	3692.1	938.0	-20.8	0.2540
1995	4019.3	895.0	-4.6	0.2226
1996	4143.5	627.0	-29.9	0.1513
1997	4451.3	612.0	-2.4	0.1374
1998	4720.2	447.0	-27.0	0.0946
1999	4864.9	843.3	88.7	0.1733
2000	5153.6	1040.1	23.3	0.2018
2001	5470.	1093.9	5.2	0.1999
2002	5849.4	1244.0	13.7	0.2126
2003	6301.3	1544.1	24.1	0.2450
2004	7195.	1655.1	7.2	0.2300
2005	7963.6	1542.7	-6.8	0.1937
2006	9362.783	1334.3	-13.5	0.1425
2007	10805.128	1657.6	24.2	0.1534
2008	13971.201	1806.9	9.0	0.1293
2009	15044.51	1918.1	6.2	0.1274
2010	16417.19	1977.5	3.1	0.1204

- صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والتجارة الخارجية للدول العربيـة، الأعـداد(6، 10، 13، 16، 17، 18) للسنوات (1992 ,1996 ،1999، 2002 ، 2003 ، 2004, 2008, 2009, 2010) http://www.amf.org.ae

ويلاحظ من الجدول (1) اهمية التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث وصلت في بعض السنوات (مثل عام 1991) الى نسبة(55,8%) من الناتج المحلي الاجمالي. ويلاحظ ايضا ان هذه النسبة بدأت في التناقص خلال السنوات الاخيرة، و ان كانت الارقام الاجمالية للحوالات تتزايد. واخيرا فإن الحوالات نمت بشك سلبي في بعض الفترات التي اتسمت بعدم الاستقرار (مثل سنة 1992) واالتي جاءت كنتيجة لحرب الخليج وعودة مئات الالاف من العاملين الاردنيين في الخليج. وهذا ينطبق على التحويلات لمعظم الدول الاخرى المرسلة للعمالة كنتيجة لعودة أعداد كبيرة من العمالة

المهاجرة إلى أوطانهم فضلا عن تدهور الاقتصاديات في دول الخليج العربي وتراجع عمليات التنمية مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمالة العربية غير الماهرة واستبدالها بالعمالة الأسيوية (هوشيار، 2005).

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم مما يبدو من ضخامة حجم التحويلات في الاردن إلا أن المبالغ المحولة من المغتربين تفوق بكثير المبالغ المشار إليها في الجدول رقم(1). وذلك لان هذه المبالغ لا تمثل سوى المبالغ التي تم تسجيلها رسميا للتحويلات، والتي تعكس التحويلات الواردة عن طريق مؤسسات الجهاز المصرفي فقط. في حين أن جزءاً لا يستهان به من التحويلات يحول إلى الدول المرسلة للعمالة بطرق غير رسمية. فضلا عن التحويلات العينية التي يصعب تحديد حجمها بشكل دقيق مما أدى إلى الاقتصار على التحويلات الرسمية النقدية فقط.

الفصل الرابع
التحليل القياسي

1.4 نموذج الدراسة:

يتضمن هذا الفصل الحديث عن المنهجيه المتبعه في الدراسه للوصول الى النتائج المرجوه منها حيث سيتم توضيح النموذج المستخدم والمتغيرات الداخله فيه، بالاضـافة الى بيان الاختبارات والاساليب الاحصائية التي تم استخدامها للتحقـق مـن مـصداقية النتائج .

2.4 وصف المتغيرات:

تغطي هذه الدراسه الفترة الزمنية الممتدة من عام 1990_2010 وتستخدم بيانات سنوية لكل متغير من متغيرات الدراسة حيث تم الحصول على البيانات مـن التقـارير السنويه للبنك المركزي الاردني، واشتملت الدراسة على:

1. الناتج المحلي الاجمالي (GDP):

هوعباره عن القيمه السوقيه لكل السلع النهائيه والخدمات المعترف بهـا بـشكل محلي والتي يتم انتاجها في دولة خلال فتره زمنيه محدده. غالبا مايتم اعتبار اجمـالي الناتج المحلي للفرد مؤشرا لمستوى المعيشه للدوله.

2. سعر الفائده(INR):

هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على ايداعات البنوك التجاريه سواء اكان استثمارا لمدة ليله واحده ام لمدة شهر او اكثر ويعد هذا السعر مؤشرا لاسعار الفائده لدى البنوك التجاريه التي ينبغي الاتقل عن سعر البنك المركزي.

3.تحويلات العاملين بالخارج (TRN):

هي المبالغ المودعه من قبل الاشخاص الاردنيين الذين يعملون بالخارج وتحول هذه المبالغ لحساباتهم في البنوك التجاريه المحليه.

3.4 التحليل القياسي:

1.3.4 اختبار السكون للسلاسل الزمنية (Stationary Test)

لابد من اختبار السلسلة إذا كانت ساكنة أم لا حيث أن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيم مرتفعة لـ(R^2) وهذا يمكن ان يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة في حالة عدم سكون البيانات، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية. (Greene,2003)

ولاختبار سكون البيانات تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي - فولر الموسع ADF وحسب اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) تعد السلسلة الزمنية ساكنة إذا كانت قيمة (t) المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من الجدولية وعندها يتم رفض الفرضية الصفرية وبذلك تعتبر السلسلة الزمنية ساكنة، هذا ومن الممكن الحكم أيضا من خلال استخدام قيمة الاحتمالية فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5% تكون السلسلة ساكنة وغير ذلك تكون غير ساكنة

وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول رقم (2)، ويلاحظ أن المتغيرات جميعها لم تستقر عند مستواها حيث كانت القيمة الحرجة أكبر من القيمة المحسوبة، لذا تم اعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول، ويتضح من الجدول رقم (2) أن جميع المتغيرات سكنت على الفرق الاول قد سكنت على الفرق الأول.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع

المتغير	قيمة ADF المحسوبة	عدد فترات التباطؤ	القيمة الحرجة	النتيجة
GDP	2.684766	2	-3.020686	غير ساكن
Δ GDP	-2.759175	2	-3.029970	ساكن*
TRS	-2.161057	2	-3.040391	غير ساكن
Δ TRS	-4.259766	3	-3.040391	ساكن
INT	-1.073054	2	-3.040391	غير ساكن
ΔINT	-3.423056	2	-3.052169	ساكن

* ساكن بمستوى دلالة 10% .

2.3.4 اختبارعدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the Lag Length)

لإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم إعادة الاعتماد على بعض المعايير المستخدمة والتي من أهمها طريقة أكايك (AIC) (Akaike Information Criterion) وتعتمد هذه الطريقة بشكل أساسي على اختبار ما يسمى (Likelihood Ratio Test)، حيث يتم اختبار عدد فترات التباطؤ المناسبة التي تعطي أقل قيمة (AIC)، أما الطريقة الثانية شوارتز (SIC) (Schwartz`s Information Criterion) وهو اختبار آخر شائع الاستخدام لاختبار عدد فترات التباطؤ الزمني ويعتمد أيضا على قيمة(Likelihood Ratio Test) وكما في الاختبار السابق يتم اختبار العدد الأمثل لعدد فترات التباطؤ الزمني التي تعطي اقل قيمة لـ (SIC)

ويتضح من خلال الجدول رقم (3) أن هذين المعيارين حددا فترات التباطؤ بخمس فترات زمنية كما هو مبين ادناه .

جدول رقم (3)

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Lag
18.01234	18.14978	18.00492	13250.37	NA	0
12.32741	12.87718	12.29774	45.44877	81.98619	1
11.59962	12.56172	11.54769	25.12517	16.87543	2
9.062234	10.43666	8.988053	3.075394	22.10784*	3
5.387444	7.174194	5.291009	0.274839*	14.46613	4
-123.5099*	-121.3108*	-123.6285*	NA	0.000000	5

3.3.4 اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الزمني

ولأن هذا العدد يعتبر كبير نسبيا مقارنة مع فترة الدراسة، لذلك تم إجراء الاستثناء كما يتضح في الجدول رقم(4) والذي يوضح أنّه يمكن قبول فترة تباطؤ واحدة أو فترتين زمنيتين.

جدول رقم (4)

اختبار استثناء فترات التباطؤ

Joint	INR	TRN	LNGDP	
143.0768	98.95737	16.23996	19.60851	Lag 1
[0.000000]	[0.000000]	[0.001012]	[0.000205]	
50.28007	30.16726	2.684973	6.787402	Lag 2
[9.54e-08]	[1.27e-06]	[0.442787]	[0.078992]	

4.3.4 اختبار السببية :

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستخدمة في النموذج، فإذا كان المتغير (X) يؤثر في المتغير (Y)، يعني ذلك أن المتغير (X) يحوي معلوماتٍ ذاتِ قوةٍ تفسيريةٍ أكثر من المتباطئات الزمنية للمتغير (Y)، وبهدف اختبار وجود العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة يتم الاستعانة بالصيغة التالية وتقديرها :(Johansen and Juselius, 1990)

$$Y_t = \sum_{i=1}^{p} \alpha Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta X_{t-1} + u_t$$

ويتم اختبار الفرضية الصفرية: ($H_0{:}\beta_1=\beta_2=\beta_3=\ldots=\beta_n=0$) مقابل الفرضية البديلة: ($H_1{:}\ \beta_1 \neq 0,\ \beta_2 \neq 0\ldots\ \beta_n \neq 0$)ويتم تحديد وجود علاقةٍ من خلال قيمة (F)، المعطاة في نتائج الاختبار،ويتم مقارنة القيمة المحسوبة (المطلقة) لـ (F)، مع القيمة الجدولية (الحرجة) لها، ويتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة(F) المحسوبة أكبر من تلك الجدولية وبالتالي هنالك علاقة بين (X) و(Y)،وإذا قبلت الفرضية الصفرية فهذا يعني أن (X) لا يسبب (Y).

ومن خلال الجدول رقم (5)، يلاحظ أن هناك علاقة سببية باتجاهين بين متغيري الناتج المحلي الاجمالي ومتغير تحويلات العاملين، في حين لم يكن هناك علاقة مباشرة بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (5)

اختبار السبّبية

Result	Probability	F-Statistic	Null Hypothesis:
Do not accept	0.10174	2.70251	TRN does not Granger Cause LNGDP
Do not accept	0.34712	0.45532	LNGDP does not Granger Cause TRN
Accept causal relationship	0.05579	3.57215	INR does not Granger Cause LNGDP
Accept causal relationship	0.02186	5.08655	LNGDP does not Granger Cause INR
Do not accept	0.24155	1.16107	INR does not Granger Cause TRN
Accept causal relationship	0.04123	2.38008	TRN does not Granger Cause INR

5.3.4 تحليل مكونات التباين:

يستخدم اختبار مكونات التباين من أجل معرفة مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى (Wei 1990). وقد تم الحصول على نتائج تحليل تباين المتغير النشاط الاقتصادي متمثلا في الناتج المحلي الاجمالي والمبينة في الجدول رقم(6) حيث تبين النتائج أنه عند تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الاجمالي(GDP) كانت 100% من الخطأ بالتنبؤ في تباينه خلال الفترة الاولى يعزى إلى المتغير نفسه، في حين كانت 96% من تنبؤ الخطأ في الناتج المحلي الاجمالي يعزى للمتغير نفسه في الفترة الثانية، وكانت حجم التحويلات فسرت حوالي 3.04% من تنبؤ الخطأ في حجم الناتج المحلي، في حين فسر سعر الفائدة حوالي أقل من 0.7% من تنبؤ الخطأ.

ويلاحظ تزايد النسبة التي تُعزى للمتغير حجم التحويلات في تفسير التنبؤ في الخطأ حيث بلغت في الفترة العاشرة حوالي 31%، مما يبين الأهمية النسبية على المدى الطويل.

وكذلك الحال بالنسبة لمتغير سعر الفائدة الذي يفسر حوالي 21% في الفترة الزمنية العاشرة.

الجدول رقم (6)

اختبار مكونات التباين

INR	TRN	LNGDP	Period
0.000000	0.000000	100.0000	1
0.688132	3.038195	96.27367	2
0.991470	4.602716	94.40581	3
4.492217	9.171181	86.33660	4
11.09378	12.20287	76.70335	5
18.37905	11.97873	69.64222	6
23.91312	11.38758	64.69930	7
25.98779	14.27036	59.74185	8
24.71040	21.57642	53.71318	9
21.99882	30.51500	47.48618	10

وللتأكد من مصداقية النتائج تم إعادة ترتيب متغيرات النموذج وتم الحصول على النتائج التالية لاختبار مكونات التباين كما في الجدول رقم (7) حيث أظهرت النتائج عدم وجود تغييرات كبيرة في النتائج. فعند تبديل ترتيب المتغيرات اتضح أن متغيرْ حجم الناتج المحلي الاجمالي ما زال صاحب القدرة التفسيرية الأكبر لأخطاء التباين في التنبؤ، كما بقي ترتيب القدرة على التنبؤ للمتغيرات على حاله دون تغيير.

الجدول رقم (7)

اختبار مكونات التباين بعد إعادة الترتيب

INR	TRN	LNGDP	Period
0.000000	0.000000	100.0000	1
2.751363	0.974964	96.27367	2
4.081547	1.512639	94.40581	3
11.64261	2.020793	86.33660	4
21.46461	1.832040	76.70335	5
28.03091	2.326869	69.64222	6
29.61508	5.685615	64.69930	7
27.66534	12.59281	59.74185	8
25.33682	20.95000	53.71318	9
24.81942	27.69441	47.48618	10

6.3.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

تعمل هذه الدالة بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج في حدود الخطأ للمتغيرات، مقدارها انحرافٌ معيـاري واحد، لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج، كمـا تعكـس أيضاً كيفية استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لأي تغيرٍ مفاجئٍ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن.

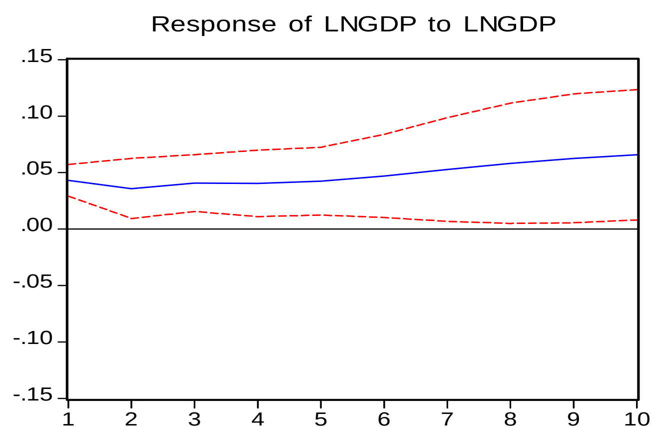
يوضح الجدول رقم (8) استجابة المتغير التابع لحـدوث صـدمة فـي المتغيـر المستقل، ومن خلال الجدول نلاحظ أن حدوث صدمة في متغيـر حجـم التحـويلات سيؤدي لصدمة سلبية في الناتج المحلي الاجمالي من الفترة الثالثة وحتى الفترة الزمنية العاشرة، كذلك الأمر تؤدي الصدمة في أسعار الفائدة إلى نتائج سـلبية علـى النـاتج المحلي الاجمالي بدءا من الفترة الزمنية الخامسة وحتى العاشرة.

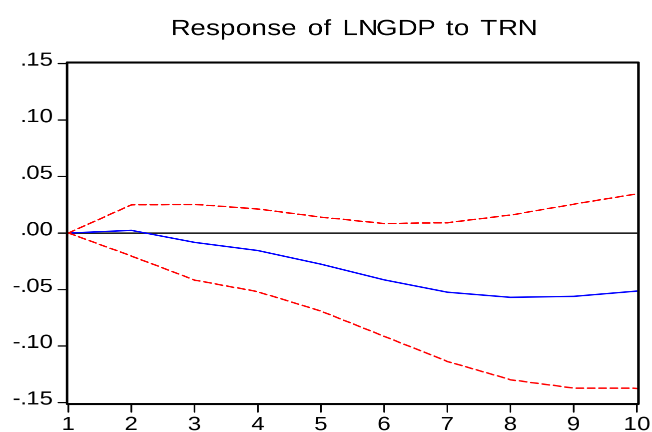
الجدول رقم (8)

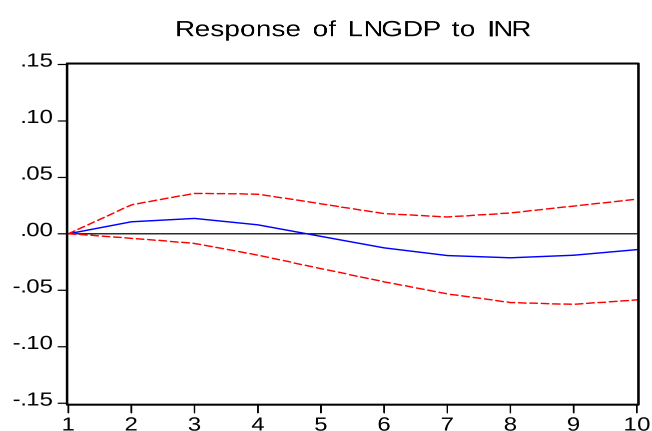
اختبار الاستجابه لردة الفعل

INR	TRN	LNGDP	Period
-0.014001	-0.051314	0.043093	1
0.010810	0.002320	0.035875	2
0.013670	-0.008118	0.040663	3
0.008079	-0.015411	0.040360	4
-0.002143	-0.027523	0.042381	5
-0.012309	-0.041505	0.046920	6
-0.019175	-0.052255	0.052658	7
-0.021282	-0.056958	0.058143	8

Response to Cholesky One S.D. Innovations ± 2 S.E.







شكل(1)
دالة الاستجابة لردة الفعل



النتائج

اولا: أظهرت نتائج التحليل القياسي في اختبار السكون للسلاسل الزمنية ان المتغيرات جميعها لم تستقر عند مستواها حيث كانت القيمة الحرجة اكبر من القيمة المحسوبة لذا تم إعادة الاختبار بعد اخذ الفرق الأول وان الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة قد سكنت على الفرق الأول في حين ان تحويلات المغتربين قد سكنت عند الفرق الثاني.

ثانيا: أظهرت نتائج التحليل القياسي في اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني التي تم استخدام معيار (AIC) ومعيار (sic) ان هذين المعيارين حددا فترات التباطؤ بخمس فترات زمنيه.

ثالثا: أظهرت نتائج التحليل القياسي في اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الزمني انه يمكن قبول فترة تباطؤ واحده او فترتين .

رابعا: أظهرت نتائج التحليل القياسي في اختبار السببية ان هناك علاقة سببيه باتجاهين بين متغيري الناتج المحلي الإجمالي وتحويلات العاملين في حين لم يكن علاقة مباشره بين سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي .

خامسا: أظهرت نتائج التحليل القياسي انه عند إجراء اختبار تحليل مكونات التباين للناتج المحلي الإجمالي كانت 100% من الخطأ بالتنبؤ في تباينه خلال الفترة الأولى يعزى إلى المتغير نفسه في حين كانت 96% من تنبؤ الخطأ في الناتج المحلي الإجمالي يعزى للمتغير نفسه في الفترة الثانية وكانت حجم التحويلات فسرت حوالي 3,04%من تنبؤ الخطأ حجم الناتج المحلي الإجمالي في حين فسر سعر الفائدة حوالي اقل من 0,7%من تنبؤ الخطأ.

سادسـا: أظهر نتائج التحليل القياسي باستخدام اختبار دالة الاستجابة لـردة الفعـل **ان** حدوث صدمه في متغير حجم التحويلات سيؤدي لصدمه سلبيه في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الثالثة وحتى الفترة الزمنية العاشرة كذلك تؤدي الصدمة فـي أسعار الفائدة إلى نتائج سلبيه على الناتج المحلي الإجمالي بدءا من الفترة الزمنية الخامسة وحتى الفترة الزمنية العاشرة.

المراجع

أ- المراجع العربية:

ابدجمان، مايكل (1988) **الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر، ص143-144

أبوحمور، محمد (2009) توقعات عن أوضاع التحويلات بسبب الأزمة المالية في الأردن بحث منشور في **مجلة جامعة اليرموك** ، الاردن ، العدد 3، ص 67.

الياس، يوسف .(2011)، منظمة العمل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

تقرير البنك المركزي الأردني، 2011.

الجنابي، طاهر. (1986)، العمالة العربية المهاجرة والوافدة، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، السنة العاشرة، عمان ،العدد الثالث، ص 110.

حداد، أديب، (1986) تجربة الأردن في جذب حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، **مجلة العمل**، الأردن ، العدد 34، ص14-17.

حسن، علي ،(1987) العوائد الاقتصادية لتحويلات المغتربين، **مجلة العمل**،الأردن، العدد 38، ص 41 .

حسين ،علي وعبد الجبار، عفاف(2004) **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الاولى، مكتب وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 91-94 .

الروسان، عاطف والروابده، عبدالرؤوف .(2010)، الازمة المالية العالمية، دراسة تحليلية واثرها على الاقتصاد الاردني لفترة (2007-2010) .

زكي، رمزي. (1981)، **مشكلة التضخم في مصر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

سراج الدين، إسماعيل (1984) تعظيم المنافع لتنقلات العمالة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 63، ص74 .

صندوق النقد الدولي(2005) "**معهد السياسات الاقتصادية** "، التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق، أبو ظبي.

عبد الفضيل، محمود. (1982)، **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي- الجذور والمسببات – الأبعاد والسياسات**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

العثامنة، عبد الباسط(2009) مقارنة بين التحويلات الداخلة والخارجة في الأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ،مجلد18 ، العدد3 ،ص110.**

العكل، عبد الهادي (1986) هجرة القوى العاملة بين النظرية والتطبيق مع اشارة خاصة للتجربة الأردنية، **مجلة العمل** ، السنة الثالثة، عدد 34 ، ص27.

الغزالي، عبد المجيد. (1970) **مذكرات في اقتصاديات السكان – النظرية المالتسية العامة للسكان والتنمية الاقتصادية**، الجزء الاول، مكتبة القاهرة الحديثة، ص76-78

القريشي، مدحت .(2007)، اقتصاديات العمل، جامعة البلقاء التطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع .

النجار، باقر. (1986)، الهجرة وانتقال الايدي العاملة في المنطقة العربية عجـز فـي المقترحات النظرية ام اشكالية مجتمعـة، **مجلـة الفكـر**، مجلـد 17، العـدد 2،ص95.

هلال، حسن (2004)، العوائد الاقتصادية لتحويلات المغتربين، **مجلة العمل،** الأردن، العدد 38، ص37.

الهنيدي، عبد اللطيف. (1987)، **سياسات الاستخدام واستقدام الأيدي العاملة**، دار الشباب، الكويت

هوشيار ، معروف، (2005) ، **تحليل الاقتصاد الكلي،** الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص73.

ب- المراجع الاجنبيه:

Adams R. (2005**) Migration, remittances and development: The critical Nexus in the Middle East and North Africa**, United nations expert group meeting on international migration and development in the Arab region, Beirut, May.

Al Akayleh F. (2011) **Labor Migration, Workers' Remittances and Economic Activity:New Instrumental Variables for the Effect of Remittances,** *Journal of Social Sciences*, 28 (3), pp. 211-224.

Asian Development Bank , (2004) **Enhancing the efficiency of overseas workers remittances** , final report.

Freund C, & Spatafora N. (2009) **Remittances: Transactions costs, determinants and informal flows,** policy research working paper, No 3704, World Bank, September.

Greene, William. H (2003)." **Econometric Analysis**" Fifth edition.

Johansen, S. & Juselius , K. (1990), **Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applications to the demand for money**, oxford bulletin of Economics and Statistics, Vol.52,169-210.

Orozco M. (2005) **Worker remittances in an international scope**, working paper for Multilateral investment fund of the inter-American Development Bank, March.

Technical Assistance, (2004) **Enhancing the efficiency of overseas workers remittances** , final report , Asian development ,bank, p.7

Van Dalen Hendreck& others (2008**), Remittances and their effect on emigration intentions in Egypt,** Morroco and Turkey, Tinbergen institute discussion paper, Univesteit Amsterdam.

Wei, Willian W.S. (1990). **Time Series Analysis: University and Multivariate Methods**. Addison Wesley Publishing, 3rd edition , Inc. New York, USA.